مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: هيكل مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية دراسة ميدانية: المصارف الخاصة السورية أنموذجاً
اسم الكاتب: د. ثناء إبراهيم أبازيد، د. راغب محمود الغصين، حسام عيسى خليلو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4793
تاريخ الاسترداد: 2025/05/18 23:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

هيكل مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية
دراسة ميدانية: المصارف الخاصة السورية أنموذجاً

الدكتورة ثناء ابراهيم أبازيد*
الدكتور راغب محمود الغصين**
حسام عيسى خليلو***

(تاريخ الإيداع 10 / 9 / 2015. قُبِل للنشر في 25 / 2 / 2016)

□ ملخّص □

يهدف البحث لمعرفة ما إذا كان لهيكل مجلس الإدارة الأثر في الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية وقياس هذا الأثر، وفي سبيل تحقيق ذلك طور الباحثون مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح الاختياري في مجتمع الدراسة المتمثلةالإدارات المركزية للمصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية والبالغ عددها بعد استبعاد المصارف الإسلامية والمصارف غير المسجلة في سجل المصارف والمصارف الحكومية 11 مصرفاً خاصّاً، وطبّق الباحثون دراستهم على مجتمع المصارف بأسلوب الحصر الشامل؛ إذ تمثلت وحدة المشاهدة بالسنة المالية للمصرف، وقد طبّقت هذه الدراسة على السنوات الست الأخيرة لكل مصرف من عام 2009 ولغاية عام 2014، فيكون عدد المشاهدات 11×6= 66 مشاهدة؛ إذ تكوّن هذا المؤشّر من (32) مفردة مقسّمة إلى مجموعتين فرعيتين هما المعلومات المالية والمعلومات غير المالية.

تمّ الاعتماد في اختبار فروض الدّراسة الميدانية على أسلوب النّمذجة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار، وقد تمّ استبعاد متغيّر لجنة المراجعة لعدم وجود تباينات في العيّنة المدروسة.

عند دراسة العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة والإفصاح الاختياري على مستوى المؤشر ككل تبيّن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين متغير الربحية والإفصاح الاختياري ككل أما باقي متغيّرات هيكل مجلس الإدارة فقد تبيّن وجود ارتباط شبه جزئي موجب غير ذي دلالة إحصائية بينها وبين الإفصاح الاختياري ككل.

الكلمات المفتاحية: هيكل مجلس الإدارة، الإفصاح الاختياري، المعلومات المالية، المعلومات غير المالية، لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الربحية.

*أستاذ مساعد– قسم العلوم الأساسية– المعهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق– سورية.
** مدرس–قسم الإدارة المالية والمصرفية– المعهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق – سورية.
*** طالب دكتوراه– العلوم الإدارية– قسم الإدارة المالية والمصرفية– المعهد العالي لإدارة الأعمال – دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (1) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016

Structure of board director and voluntary disclosure (financial and non-financial data) Field study: the case of private Syrian banks

Dr.Thanaa Ibraheem Abzid *
Dr. Ragheb Mahmoud Al-Ghussein **
Hussam Issa Khalilo ***

(Received 10 / 9 / 2015. Accepted 25 / 2 / 2016)

□ ABSTRACT □

This research work aims at whether or not structure of board director has an immediate effect on voluntary disclosure concerning financial or non-financial data, and defining the degree of this effect. To achieve this aim, the researchers developed an index against which voluntary disclosure may be measured, in the field of study represented by eleven private Syrian banks.

The researchers applied their study to the community of banks, including all banks. The study covered the last six years for each bank, starting from 2009-2014.

The index consists of 32 items, divided into two subsidiary groups (Financial and non-financial data).

The study adopted a strategy of testing the study hypotheses, using analysis regression method. The variant of audit committee has been adopted because the sample under study did not indicate any differences.

Studying the relationship between structure of board director variables and voluntary disclosure including the index as a whole, it was found that there is a positive relationship indicating statistical remarks, between profitability variable and voluntary disclosure as a whole. The rest of structure of board director variables denoted a kind of positive partial correlation, having no statistical indications. This variable has been noticed between structure of board director variables and voluntary disclosure as a whole.

Key words:

Structure of Board Director, Voluntary Disclosure, Financial data, Non-Financial Data, Audit Committee, Risk Management Committee, Independent Board Director, Profitability.

* **Associate Professor Science section- Higher Institute of Business Administration- Damascus-syria.**
** **Assistant Professor Banking and Financial Administration section- Higher Institute of Business Administration - Damascus-syria.**
*** **Postgraduate Student- Administration sciences- Banking and Financial Administration section- Higher Institute of Business Administration- Damascus-syria.**

مقدمة:

إن الميزة المعلوماتية التي تملكها الإدارة بالتحكم بما تفصح عنه وجعله يصب في مصلحتها الشخصية سمح لها بالتلاعب بما تفصح عنه لمستخدمي القوائم المنشورة، وهذا أدى في كثير من الحالات إلى إظهار المركز المالي للشركات على غير حقيقته وأدى بين ليلة وضحاها بعدد من الشركات الكبرى إلى الانهيار والإفلاس على الرغم من قيام إدارة هذه الشركات بالالتزام بالحد الأدنى من متطلبات الإفصاح وهو ما يلزم به القانون حقيقة، وهذا يدل على أن هذا الحد غير كافٍ ولا يلبي حاجة مستخدمي التقارير المحاسبية وبالتالي كان لا بد من القيام بإفصاحات إضافية تفوق المتطلبات القانونية (الإفصاح الاختياري) والذي يتمثل هدفه الأسمى بالحد من هذه الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والملاك، وتجدر الإشارة هنا بأن هيكل مجلس الإدارة بما يشمل من خصائص قد يؤثر على القرار المرتبط بالإفصاح عما يزيد عن القوانين.

كما أن العمل المصرفي في سورية والرقابة على مجلس إدارته وتحديد صلاحياته وواجباته في الفترات السابقة كان منظماً بعدد من القوانين والقرارات والتشريعات حتى تاريخه، وقد تمّت الإشارة إليها في دليل الحوكمة؛ إذ تدخل في نطاق تطبيق هذا الدليل.

يذكر من هذه القوانين، القانون رقم / 28/ للعام 2001 القاضي بإحداث المصارف الخاصة والمشتركة في سورية والصادر عن مجلس الشعب، وقانون نظام النقد الأساسي رقم /23/ للعام 2002 المتضمن أحكام تنظيم ومراقبة المصارف في سورية والصادر عن مجلس الشعب، المرسوم التشريعي رقم / 55/ للعام 2006 الذي يرسم قانون سوق الأوراق المالية الصادر عن رئيس الجمهورية، القرار رقم / 3943/ والمتضمن نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، (الشحادة والبرغوثي، 2009، ص: 8)، (دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، 2009، ص: 23).

مشكلة البحث:

تتمثّل مشكلة البحث في السؤال البحثي الرئيس الآتي:

ما هو أثر خصائص هيكل مجلس إدارة المصرف في الإفصاح الاختياري عن (المعلومات المالية، المعلومات غير المالية) في التقارير المالية المصرفية؟

علماً أن الخصائص تتمثل بـ: (لجنة إدارة المخاطر، لجنة المراجعة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، الربحية)

أهمية البحث وأهدافه:

مرت سورية بفترة نهوض بالعمل المصرفي لاسيما فيما يتعلق بإحداث عدد لا بأس به من المصارف الخاصة، إضافة للنقلة النوعية التي حدثت في الاقتصاد الوطني من خلال قانون إحداث هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عام 2005، وإصدارها لنظام حوكمة الشركات المساهمة عام 2008، وما تبعه من قيام المصرف المركزي من إصدار دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية عام 2009، وهذا يستدعي الاهتمام بدراسة هيكل مجلس الإدارة لهذه المصارف والإفصاح الاختياري فيها. ويعد هذا البحث إضافة إلى المكتبة المحاسبية العربية التي تفتقر لمثل هذه الدراسات، وهذا البحث متخصّص بالبيئة المصرفية ودراسة هيكل مجلس إدارتها على نحو خاص ودراسة الإفصاح الاختياري بشكل عام.

يهدف البحث لمعرفة ما إذا كان لهيكل مجلس الإدارة الأثر في الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للمصارف وقياس هذا الأثر، وذلك في ضوء التساؤلات البحثية الواردة في مشكلة البحث.

فرضيات البحث:

توافقاً مع الإشكاليات البحثية السابقة وأهداف البحث المذكورة آنفاً، تمّت صياغة الفروض بأسلوب الفرض العدم (الفرضيّة الصفريّة)، كما يأتي:

لا يؤثر هيكل مجلس الإدارة(لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ربحية المصرف)، تأثيراً معنوياً في الإفصاح الاختياري عن (المعلومات المالية، المعلومات غير المالية) في التقارير المالية للمصارف.

منهجية البحث:

لقد قام الباحثون باتباع المنهج الميداني؛ بحيث يتم اختبار الفرضيات لمعرفة العلاقة التي تربط بين خصائص هيكل مجلس إدارة الجهاز المصرفي والإفصاح الاختياري فيه .صيغت الفروض بالرجوع إلى ما أصدرته لجنة بازل II من نسخة محدثة بعنوان "Enhancing Corporate Governance for Banking Organization"، تحسين الحوكمة في الجهاز المصرفي، سنة 2006.

يشتمل هذا البحث على نوعين من المتغيّرات وهي المستقلة والتابعة ؛ إذ يوضح الجدول (1) الآتي آلية قياس المتغيّرات بالاعتماد على ما جاء في الدراسات السابقة:

الجدول (1): قياس المتغيّرات والتعريف الإجرائي لها

المتغيّرات		التعريف الإجرائي لها
اسم المتغيّر	رمز المتغيّر	
1- المتغيّر التّابع:الإفصاح الاختياري.		
مؤشّر الإفصاح الاختياري	y	مجموع درجات الإفصاح الاختياري لبنود مؤشّر الإفصاح الاختياري مقسوماً على الدّرجة القصوى الممكنة لكل مصرف.
2- المتغير المستقل: متغيّرات خصائص هيكل مجلس إدارة الجهاز المصرفي.		
لجنة المراجعة	$x1$	تعطى القيمة (1) في حال الوجود، و القيمة (0) في حال عدم الوجود
لجنة إدارة المخاطر	$x2$	تعطى القيمة (1) في حال الوجود، و القيمة (0) في حال عدم الوجود
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	$x3$	نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلّين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة والأوزان على الشكل الآتي:تمّ إدخال النّسبة بعد حسابها. 1= لغاية 20% 2= 21-40% 3= 41-60% 4= 61-80% 5= 81- 100%

ربحية المصرف	$x4$	معدل العائد على الأصول،أي قسمة صافي الرّبح إلى إجمالي الأصول بنهاية العام.[1]

تتمثل أدوات البحث بالمؤشرات الواردة في الدراسات السابقة؛ إذ سيتمّ الاستعانة بمؤشرات استخدمت لقياس متغيّر الإفصاح الاختياري وذلك بهدف تطوير مؤشر يحقق أهداف البحث الحالي.

أما عن مصادر جمع البيانات فقد تم الاستعانة بالتقارير الرسمية المنشورة لأفراد العيّنة، وفقاً لما يأتي:

من خلال العودة إلى موقع سوق دمشق للأوراق المالية فقد تم الاستعانة بما أصدره موقع السوق من تقارير سنوية لسوق رأس المال.

ومن خلال العودة إلى المواقع الإلكترونية الخاصة بالمصارف المدروسة –كل مصرف على حدة– فقد تمّت الاستعانة بما أصدرته هذه المواقع من تقارير سنوية للمصارف المدروسة.

ومن خلال العودة إلى موقع هيئة سوق دمشق للأوراق المالية فقد تمّت الاستعانة بما أصدره الموقع من تقارير الحوكمة.

مجتمع البحث:

إن دليل الحوكمة الذي أبدى عناية خاصة بدراسة خصائص هيكل مجلس الإدارة وخصائصه في سورية لم يظهر على ساحة القوانين المرتبطة بالجهاز المصرفي بشكل صريح كدليل قائم إلاّ في عام الـ 2009 وبالتالي طبق البحث على ست سنوات ضمن الفترة الواقعة من عام 2009 ولغاية عام 2014على اعتبار أنها السنة التي صدرت فيها القائمة المالية الأخيرة ضمن فترة البحث، وبما أن مصرف سورية المركزي قد فرق من ناحية القوانين بين المصارف الإسلامية والتقليدية فقد تم استبعاد المصارف الإسلامية من الدراسة، وبناء عليه فقد تمثّل مجتمع الدراسة في 11 إدارة من الإدارات المركزيّة للمصارف الخاصة العاملة في سورية، وتم اعتبار السنة المالية لكل مصرف على أنها وحدة مشاهدة واحدة، أي بواقع 66 مشاهدة إجمالية، ولقد تم اتباع أسلوب الحصر الشامل بحيث يغطي كافة المشاهدات دون استبعادات عدا الاستبعادات المذكورة سابقاً.

أداة البحث

تتمثل بمؤشر الإفصاح الاختياري الذي قام الباحثون بتطويره واعتماد نموذج الإفصاح الاختياري.

لقد قد تمّ قياس المتغيّر التابع باستخدام الترميز الثنائي ضمن الـ Index،وقد تمّ تقسيم بنود مؤشّر الإفصاح الاختياري إلى مجموعتين فرعيّتين، على النحو الآتي في الجدول:

الجدول (2): تقسيمات بنود المؤشر

مجموعتي مؤشر الإفصاح الاختياري	بنود مؤشّر الإفصاح الاختياري
(1) المعلومات المالية	10
(2) المعلومات غير المالية	22
إجمالـي	32

الدراسات السابقة:

1تم استخدام الـ String في تعريف متغيّر ربحية المصرف عند إدخاله للبرنامج وذلك في حال كان الرقم سالب، هذه الحالة تنتج عند تحقق خسارة.

أ. دراسة Aljifri (2008):

الإفصاح في التقارير السنوية للدول النامية: الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً.

طبقت الدراسة على عينة مؤلفة من 31 شركة مدرجة في السوق المالي لدبي والسوق المالي لأبوظبي عن سنة 2003، حيث قامت بتحديد العوامل التي تؤثر في الإفصاح ودراسة أثرها عليه. وكانت هذه العوامل (حجم الشركة، نسبة الديون إلى حقوق الملكية، نوع القطاع الذي قسم الشركات إلى أربعة قطاعات، الربحية). طور الباحثون مؤشراً مؤلفاً من 73مفردة لقياس مستوى الإفصاح وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج مفادها أنهلا يؤثر كل من حجم الشركة، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، والربحية في الإفصاح تأثيراً معنوياً بينما يؤثر نوع القطاع تأثيراً معنوياً في الإفصاح ولوحظ أن القطاع المصرفي أكثر إفصاحاً من القطاعات الأخرى.

ب. دراسة Hossain (2008):

مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات المصرفية: الهند أنموذجاً.

قامت هذه الدراسة بدراسة كلا نوعي الإفصاح الاختياري والإلزامي المطبق من قبل المصارف في الهند وهدفت لقياس مستواهما، كما بحثت في أثر مجموعة من سمات الوحدة المحاسبية في الإفصاح الكلي، حيث ضمت كل من العمر، الحجم، هيكل مجلس الإدارة، نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، الربحية، عدد الشركات التابعة، ونظام السوق، وذلك من خلال مؤشر للإفصاح وقد اختار الباحثون لذلك عينة مؤلفة من 38 مصرفاً عاماً وخاصاً مدرجاً في كل من سوق بومباي للأوراق المالية وسوق الهند الوطنية للأوراق المالية، وطُبِّقَت الدراسة على التقارير السنوية لعامي 2002 و 2003 على التوالي. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي لكل من العمر وعدد الشركات التابعة ونسبة الأصول الثابتة للمصرف في الإفصاح بينما يؤثر كل من حجم المصرف وربحيته وهيكل مجلس إدارته طرداً في مستوى الإفصاح فيه، إضافة إلى أن نظام السوق يؤثر عكساً في مستوى الإفصاح فيه.

ج. دراسة Broberg (2009):

ما هي العوامل المفسرة للتباين في الإفصاح الاختياري؟ دراسة على التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم.

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر مجموعة من العوامل (هيكل الملكية، نسبة الدين، الصناعة، حجم الشركة، الربحية، الملكية الأجنبية، القوانين والمعايير الملزمة) في الإفصاح الاختياري في الشركات المسجلة في بورصة ستوكهولم خلال الفترة الممتدة من 2002وحتى 2005، إضافة إلى هدفها في تفسير التباينات الحاصلة في الإفصاح الاختياري في الشركات محل الدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الشركة والربحية ونسبة الدين تؤثر تأثيراً معنوياً طردياً في الإفصاح الاختياري. كذلك الأمر توصلت الدراسة إلى أن كل من الملكية الأجنبية والصناعة والقوانين تؤثر تأثيراً معنوياً طردياً في الإفصاح الاختياري حيث وجدت الدراسة وذلك فيما يتعلق بالقوانين أن الشركات أفصحت عن معلومات اختيارية أكثر بعد سريان معايير التقارير المالية International Financial Reporting Standards(IFRS)،ووضعها معرض التطبيق. ويؤثر هيكل الملكية تأثيراً معنوياً عكسياً في الإفصاح الاختياري أي أن الشركات التي تكون فيها الإدارة تمتلك نسبة عالية من الأسهم تفصح عن معلومات أقل من تلك الشركات التي تكون فيها نسبة ملكية الأسهم من قبل الإدارة منخفضة.

د. دراسة Efobi and Bwala (2013):

ممارسة الإفصاح الاختياري عن المعلومات في الشركات المدرجة في نيجيريا:

قامت هذه الدراسة بدراسة خصائص محددة لحوكمة الشركات والتي تفسر مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات في نيجيريا؛ إذ تمت هذه الدراسة على عينة من أربعين شركة نيجيرية مدرجة في الفترة الممتدة من عام 2004 وحتى عام 2008، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم الشركة والإفصاح الاختياري حيث كلما انخفض حجم الشركة انخفض معه مستوى الإفصاح الاختياري، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين الإفصاح الاختياري عن المعلومات وبين عمر الشركة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية وبين مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين نوع مكتب المراجعة وبين مستوى الإفصاح الاختياري. تم استخدام مؤشر للإفصاح الاختياري تألف من أربع مجموعات فرعية وهي المعلومات الاستراتيجية والعامة وتألفت من 9 مفردات، البيانات المالية وتألفت من 7 مفردات، المعلومات المستقبلية وتألفت من 9 مفردات، الإفصاح الاجتماعي وتألف من 12 مفردة، أي ما مجموعه 37 مفردة على مستوى المؤشر ككل.

هـ. دراسة Soliman (2013):

سمات الشركة ومستوى الإفصاح الاختياري: مصر أنموذجاً.

هدفت هذه الدراسة لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية وخصائص الشركة على عينة مؤلفة من 50 شركة مدرجة في سوق المال المصري للقطاعات غير المالية خلال الفترة الواقعة بين 2007 وحتى 2010، تم في هذه الدراسة دراسة أثر كل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والربحية وعمر الشركة. تم تطوير مؤشر لقياس الإفصاح الاختياري مؤلف من 60 مفردة، وتمت الدراسة الإحصائية باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين حجم الشركة والربحية مع مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية. من ناحية أخرى فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم مكتب المراجعة وعمر الشركة وبين مستوى الإفصاح الاختياري.

الإطار النظري:

أولاً: الجهاز المصرفي السوري وهيكل مجلس إدارته(البنية التحتية،التطوير،آلية العمل الرقابي):

لا بد من تسليط الضوء على عملية الإصلاح التي يشهدها القطاع المصرفي السوري مع التركيز على الخطوات والتدابير المتخذة لتوفير المراقبة الفعّالة على المصارف وضمان التزامها بمعايير العمل الرقابي الدولي وفي مقدمتها معايير بازل. وفي الحقيقة إنّ أكثر ما يثير الاهتمام في عملية الإصلاح المصرفي في سورية هو: (المركز الاقتصادي السوري، 2008، ص: 15).

- دخول العديد من المصارف العربية في السوق المصرفية السورية، وذلك بموجب القانون رقم 28 للعام 2001 الذي أجاز تأسيس المصارف.
- التركيز على نقل المصرف المركزي من دوره الرقابي التقليدي القديم إلى دوره الجديد الذي يتناغم مع دور المصارف المركزية في دول العالم كافة، وذلك بإصدار القانون رقم 23 للعام 2002، الذي أناط بمجلس النقد والتسليف مهمة تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية وإدارتها.

كما أنه من الواجب والضروري إعطاء الأولوية والاهتمام الأكبر لتأمين الأرضية الملائمة لتطبيق مبادئ الحوكمة في قطاع المصارف لأسباب كثيرة منها: (المركز الاقتصادي السوري، 2008، ص: 16).

1. تعكس المصارف الوجه الاقتصادي للبلاد، فإذا كان أداؤها جيداً وسليماً، فإن هذا الأداء سينعكس إيجاباً على القطاعات الأخرى والعكس صحيح.

2. إن نسبة حقوق الملكية في كثير من المصارف صغيرة جداً بالمقارنة مع إجمالي أصولها ومواردها؛ إذ أنّ جزءاً كبيراً من مواردها يأتي من عمليات النظام المصرفي ومن أموال وودائع المواطنين. وعليه، فإنّه من الأمور الضرورية مطالبة المصارف اتباع القواعد والمعايير التي تفرضها الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات انطلاقاً من أنّ المؤسسات المصرفية تختلف عن غيرها من المؤسسات في أنها تتمتع بثقة عامة نظراً لأنها تتلقى الودائع من الجمهور، كما تحصل على قدر كبير من الموارد بعيدة عن العملية التشغيلية في النظام المصرفي بأكمله.

3. يعدّ القطاع المصرفي من أكثر القطاعات أهمية في توافر أسواق مال سليمة وتعمل بكفاءة وفعالية، كما أنه مصدر أساس ضمن مصادر التمويل التي تعتمد عليها الشركات.

4. إن الافتقار لممارسات سليمة لحوكمة الجهاز المصرفي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال وما لذلك من آثار اقتصادية سلبية بالغة الخطورة.

وفيما يتعلق بهيكل مجلس إدارة الجهاز المصرفي في سورية فإنه لمن الملاحظ اعتماد مصرف سورية المركزي على سياسات حصيفة، وقواعد حذرة للرقابة على العمليات المصرفية التي تدار من قبل هيكل مجلس الإدارة بكل مصرف. ويمارس مصرف سورية المركزي دوره الرقابي على مختلف المصارف العاملة في سورية ومختلف هياكل إدارتها من خلال مديرية مفوضية الحكومة التي تتألف من قسمين: (قسم التسجيل والمراقبة، وقسم الأوضاع المصرفية).

ويمكن القول عموماً إنّ قسم التسجيل والمراقبة، هو المسؤول عن أعمال الرقابة الميدانية؛ إذ يقوم المراقبون بجولات ميدانية على المصارف العاملة في سورية، وقد تكون هذه الجولات بناء على طلب مجلس النقد والتسليف في حالات استثنائية عند ظهور أي خلل في نسبة معينة من نسب تقييم الأداء للمصرف، والهدف من هذه الجولات هو التعرّف على آلية سير العمل المصرفي ضمن المصرف، بينما يقوم قسم الأوضاع المصرفية بأعمال الرقابة المكتبية إذ تصل إليه بيانات شهرية من المصارف المتخصصة. (أحمد، 2009، ص: 84). نقلاً عن (غنام، 2005).

ثانياً: العوامل المتعلقة بهيكل مجلس الإدارة والتي تؤثر في الإفصاح الاختياري:

هناك عوامل متعددة تؤثر في الإفصاح الاختياري، هذه العوامل من أسس هيكل مجلس الإدارة لدى كل مصرف ولقد وجدت بعض الدراسات أن هناك دافع لدى إدارات المصارف الرابحة لأن يظهروا تميّز مصارفهم القائمين على إدارتها عن المصارف الأقل ربحية وذلك في سبيل استمرارية حصولها على رأس المال بأفضل الشروط المتوافرة، وأحد وسائل إظهار التميّز لدى المصارف هو توجه الإدارة نحو التوسع بمستوى الإفصاح عن المعلومات وعدم الاكتفاء بالإلزامي منها فحسب، وهو ما يشار إليه بالإفصاح الاختياري(Foster, 1986, P. 32).

وأشارت دراسة (ريحاوي، 2011، ص: 70) إلى وجود عدد من الدراسات التي بينت وجود علاقة ارتباط بين ربحية الشركة ومستوى الإفصاح المطبق فيها. فقد خلصت دراسة (ريحاوي، 2011، ص: 70) نقلاً عن (Aljifri, 2008)إلى أنّ تحقيق الشركة لربحية عالية قد يحفزها على إرسال صورة جيدة لها في السوق عن طريق زيادة مستوى الإفصاح مقارنة مع الشركات التي تحقق ربحية أقل. في حين يرى آخر (ريحاوي، 2011، ص: 70) نقلاً عن (Alrazeen, 2007) أن الأمر متعلق بإدارة الشركة، فالإدارة قد تقوم بالإفصاح عن معلومات مفصلة أكثر خلال

الأوقات التي تحقق فيها نتائج جيدة وذلك سعياً منها إلى إرضاء ذاتها وتبرير أحقيتها في المكافآت والتعويضات ولدعم استمرارية مناصبها الإدارية.

إلا أن الإدارة قد تلجأ أيضاً إلى القيام بإفصاح أكثر ومفصل خلال الأوقات التي تحقق فيها نتائج أرباح سيئة وذلك للمحافظة على سمعتها وتجنب المقاضاة التي قد تتعرض لها، وقد يكون لدى الشركات التي تحقق ربحية عالية الدافع لعدم الإفصاح عن معلومات كاملة ومفصلة حول أدائها وأرباحها تجنباً منها لبعض التصرفات الحكومية.

قامت دراسة(Maloneet. al. 1993, P. 264)،بقياس الأثر الناتج عن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح الاختياري فتوصلت إلى نتيجة مفادها وجود علاقة موجبة بين كلا المتغيّرين.

وقد قام كل من (ChowandWong, 1987, P. 539)،باختبار نسبة الاستقلالية أيضاً؛ إذ اعتبرت الدراسة أن هذه النسبة تحقق لهؤلاء المدراء الرقابة المطلوبة على مجلس الإدارة كعامل ضغط على المجلس في زيادته لمستوى الإفصاح الاختياري. أما العامل الثاني فهو وجود لجنة مراجعة؛ إذ تبيّن لدى (Forker, 1992, P. 119)أن العلاقة موجبة بين وجود لجنة مراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري إلا أنها ضعيفة، وفي الدراسة التي قام بها (MCMullen, 1996, P. 73) فقد وجد أن مقدار الاعتماد على الإفصاح الوارد في التقارير المالية يزداد في حال وجود لجنة مراجعة ضمن المصرف. إن ما توصل له MCMullen يقترب من مسلمات نظرية الوكالة AgencyTheory؛ إذ تعدّ أحد وسائل تخفيض تكاليف الوكالة أن يكون هناك لجنة مراجعة ضمن المصرف. ولقد وجدت دراسة (ChowandWong, 1987, P. 538)، التي بحثت في أثر العوامل السابقة مجتمعة على الإفصاح، أن هناك ارتباطاً طردياً قوياً بين وجود لجنة للمراجعة ومستوى الإفصاح الاختياري.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري علاوة على اعتبارات التكلفة والعائد. وهذه العوامل يتعلق بعضها بالمصرف ككل مثل ربحية المصرف وهناك عوامل أخرى ترتبط بهيكل مجلس الإدارة تؤثر هي الأخرى في قرار الإفصاح مثل وجود لجنة للمراجعة وتؤثر هذه العوامل مجتمعة في محتوى الإفصاح الاختياري على الرغم من استمرارية الجدل حول اتجاه هذا التأثير.(عبد الكريم، 2003، ص: 279).

وبالانتقال للحديث عن إدارة المخاطر يرى (آل غزوي، 2010، ص: 69)، أنّ وجود لجان رئيسة تابعة لمجلس الإدارة تقوم بتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة بما يساعد المجلس على فهم حقيقة ما يجري في المصرف وفي الإحاطة بعناصر الخطر ومجالات هذا الخطر تساعد المصرف في حمايته من الوقوع في الخطر أو الاستمرار فيه.

وهنا يشير الباحثون إلى وجود لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة تسمى لجنة إدارة المخاطر أوصى بوجودها دليل الحوكمة السوري، والذي يقوم الباحثون بدراسة أثرها في الإفصاح الاختياري كدراسة غير مسبوقة لها في الدراسات السابقة حسب علم الباحثين.

لكن من ناحية الإفصاح عن المخاطر فيرى مؤيدو مدخل الإفصاح الاختياري أن تعطى الحرية كاملة لإدارة المنظمة في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية التي ترتبط بالمخاطر والتهديدات التي يتوقع أن تؤثر في أنشطة المصرف، بينما يستند مؤيدو الإفصاح الإجباري إلى أن قواعد القيد بالبورصة تستدعي إعداد هذه الإفصاحات الإضافية، ومن ثم فإن هناك ضرورة لإلزام إدارة المنظمات بإعدادها. (حسن، 2007، ص ص: 16- 17).

إن ما سبق من اختلاف لوجهات النظر بين الدراسات حول تأثير هيكل مجلس الإدارة في الإفصاح الاختياري، يستدعي من الباحثين دراسة هذه العلاقة والتحقق من اتجاهها، ومناقشة طبيعتها.

النتائج والمناقشة:

المعالجة الإحصائية:

يتناول الباحثون في هذا الجانب المعالجات الإحصائية التي تمّ الاستناد إليها والنموذج المستخدم في هذا البحث كما تمّ استخدام مؤشر تمّ تطويره لقياس الإفصاح الاختياري (المتغيّر التابع) بالرجوع إلى عدة دراسات، أما بالنسبة لقياس المتغيّرات المفسرة للإفصاح الاختياري فقد تمّ استخدام البيانات والإيضاحات المالية لذلك، ثم تبع ذلك تحليل ما تمّ جمعه من بيانات إحصائياً باستخدام برنامج statistical Packages for Social Science (SPSS)برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لاستخراج النتائج وتحليلها ثمّ عرض النتائج والتوصيات.

نموذج الانحدار المتعدّد:

يعتمد الباحثون في اختبار فروض البحث على نموذج للانحدار المتعدّد، الذي يبنى على أنّ الإفصاح الاختياري دالّة في متغيّرات هيكل مجلس الإدارة من خلال العلاقة الآتية:

مؤشّر الإفصاح الاختياري= د(متغيّرات هيكل مجلس إدارة المصارف)، وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار وفق الآتي:

$$y = b0 + b1 * x1 + b2 * x2 + b3 * x3 + b4 * x4 + \varepsilon$$

إذ:$b0$: ثابت الانحدار،$[b1 - b4]$: معاملات الانحدار لمتغيّرات هيكل مجلس الإدارة،ε: حدّ الخطأ العشوائي

تحليل النتائج واستخدام النموذج بالدراسة:

الإحصاءات الوصفيّة:

يعرض الجدول (3) بعض الإحصاءات الوصفيّة للمتغيّرات المستخدمة في عيّنة البحث، ويلاحظ أنّ هناك مدىً واسعاً لمستوى الإفصاح الاختياري في عيّنة البحث، فعلى مستوى مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ، يتّضح أنّ أعلى قيمة تمّ الوصول إليها هي 0.18، بينما كانت أقلّ قيمة هي 0.03، ويوضّح الجدول أيضاً مدى الإفصاح على مستوى مجموعتي الإفصاح الاثنتين، ويلاحظ أنّ مستوى الإفصاح الاختياري يتنوّع بشكل كبير على مستوى المؤشّر ككلّ؛ إذ تبيّن أنّ متوسّط مستوى الإفصاح الاختياري على مستوى المؤشّر ككلّ 0.1074 إي بنسبة 21.25% (10÷32).

الجدول (3): الإحصاءات الوصفيّة

Descriptive Statistics						نوع المتغيّر
المتغيّرات	عدد المصارف 11 مصرفاً على مدار 6 سنوات	الحد الأدنى[1]	الحد الأعلى	المتوسّط	الانحراف المعياري	
مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ	66	.04	.18	.1074	.04016	ك

[1] الحد الأدنى يمثل النسبة التي تشير إلى أقل عدد للمصارف التي قامت بالإفصاح عن المجموعة المقابلة لها في الجدول، بينما الحد الأعلى يمثل النسبة التي تشير إلى أكبر عدد، ويعتبر الحدان الأعلى والأدنى إحدى أنواع الإحصاءات الوصفية حيث يتم من خلالهما إعطاء صورة إحصائية مختصرة عن نسبة أفراد العينة المدروسة المطبقين للمتغير المدروس من العدد الكلي.

	المعلومات المالية	66	.03	.12	. 0668	. 02350
	المعلومات غير المالية	66	.04	.26	. 1476	. 06116
المتغيّرات المستقلة	لجنة المراجعة	66	1.00	1.00	1.0000	.00000
	لجنة إدارة المخاطر	66	.00	1.00	.9091	.29194
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	66	.22	.88	.5388	.16232
	ربحية المصرف	66	−5,0900	5,3000	0,290939	1,5697181

المصدر: من إعداد الباحثين

ويوضّح الجدول أيضاً مدى ومتوسّط قيم المتغيّرات المستقلّة؛ إذ يلاحظ أنّ المتوسّط المقابل للجنة المراجعة يساوي 1.0000وهذا يدلّ على أنّ 100% من المصارف لديها هذه الإدارة، أي أنّ جميع المصارف لديها هذه اللّجنة، أمّا فيما يتعلّق باستقلاليّة أعضاء مجلس الإدارة فقد لوحظ أنّ النسبة المقابلة تساوي 53.88%، وفيما يتعلّق بربحية المصرف، فقد بلغت بالمتوسّط 0.29، ويلاحظ تباين كبير مقابل لهذا المعدّل (2.464)، يدلّ على التباينات في الأرباح المحقّقة بين المصارف خلال سنوات الدّراسة.

اختبار الثّبات:

اقترح كرونباخ (Cronbach) معادلة تعتمد على متوسط معاملات الارتباط بين البنود The Average of Inter-item Correlationوقد أطلق عليها ألفا Alpha Coefficientلاختبار ثبات أو تجانس Homogeneity المقياس واتساقه الداخلي Internal Consistency؛ إذ يشير المعامل كلما كان (80%) فأكثر دلّ على الثبات والاتساق الداخلي للمقياس المستخدم (عقيلي، 2007، 228).لاحظ الجدول (4) والذي يعرض ألفا كرونباخ على الشكل الآتي:

الجدول (4): ألفا كرونباخ

	المتغيّرات	عدد البنود	قيمة ألفا كرونباخ
المتغيّرات التابعة	مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ	32	0.907
	المعلومات المالية	10	0.821
	المعلومات غير المالية	22	0.852
المتغيّرات المستقلة	لجنة المراجعة	1	0.801
	لجنة إدارة المخاطر	1	0.823
	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	1	0.876

	ربحية المصرف	1	0.979

المصدر: من إعداد الباحثين

تحليل الانحدار المتعدّد:

قبل استخدام نموذج الانحدار المتعدد في الدراسة لا بد من التحقق من شروط تطبيقه على الشّكل الآتي:

<u>التحقق من شروط تطبيق نموذج الانحدار المتعدد:</u>

أ. تحديد مشكلة الازدواج الخطّي:

الجدول (5): الازدواج الخطي

Collinearity Diagnostics[a]							
النموذج	الأبعاد	معامل التحوّل الخطي	دليل الحالة	نسب التباين			
				(الثابت)	لجنة إدارة المخاطر	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	ربحية المصرف
1	1	2.950	1.000	.01	.01	.01	.01
	2	.957	1.756	.00	.00	.00	.93
	3	.054	7.408	.02	.82	.53	.06
	4	.039	8.686	.98	.17	.47	.00
a.المتغير التابع:مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ							

المصدر: من إعداد الباحثين

ويمثّل الجدول (5) السّابق حسابات مرتبطة بمصفوفة المتغيّرات؛ إذ يرتبط الصفّ الأوّل بالقيمة الثّابتة ويرتبط الصفّ الثاني بالمتغيّر المستقلّ الأوّل وهكذا حتّى الوصول إلى المتغيّر الثالث، وذلك بعد استبعاد متغيّر لجنة المراجعة الّذي لا يظهر أي تباينات، وتعدّ مشكلة التعدّد الخطّي مؤثّرة إذا كانت قيمة دليل الحالة (Condition Index) للمتغيّر كبيرة، فإذا زادت القيمة عن 15 فهذا مؤشّر على وجود مشكلة التعدّد الخطّي(AL-Samawi et. al. 2005, P. 13).

بالنّظر إلى الجدول (5) السابق فإنّ قيمة دليل الحالة لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 15.

ب. تحديد مشكلة الارتباط الذّاتي:

سيتمّ الاعتماد هنا على إحصائيّة دربن واتسون على الشّكل الآتي:

الجدول (6): الارتباط الذاتي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.446[a]	.199	.116	.03804	2.057

a. Predictors: (Constant), ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول), استقلالية أعضاء مجلس الإدارة, لجنة إدارة المخاطر

b. Dependent Variable: مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ

المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ قيمة إحصائيّة دربن واتسون تقترب جدّاً من القيمة (2)، مما يعطي دلالة على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

كما يتّضح بأنّ النموذج مسؤول عن تفسير 19.9% من التغيّرات في مؤشّر الإفصاح الاختياري الكلّي التي تنتج نتيجة التغيّر في المتغيّرات المستقلّة (لجنة إدارة المخاطر، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة،ربحية المصرف).

ج. مشكلة تجانس التباينات وشرط التوزيع الطبيعي:

بالنّظر إلى الشكل (1): مخطّط *ZRESIDمقابل *ZPRED، يتّضح بأنّ النقاط تتوزّع بشكل عشوائي، وهذا مؤشّر جيّد على عدم وجود مشكلة في ثبات التباينات (تجانس)، كما يلحظ أن معظم الأخطاء العشوائية تقع ضمن المدى (2 و −2) ويعد هذا إشارة إلى تحقق شرط التوزيع الطبيعي.لاحظ الشّكل (1):

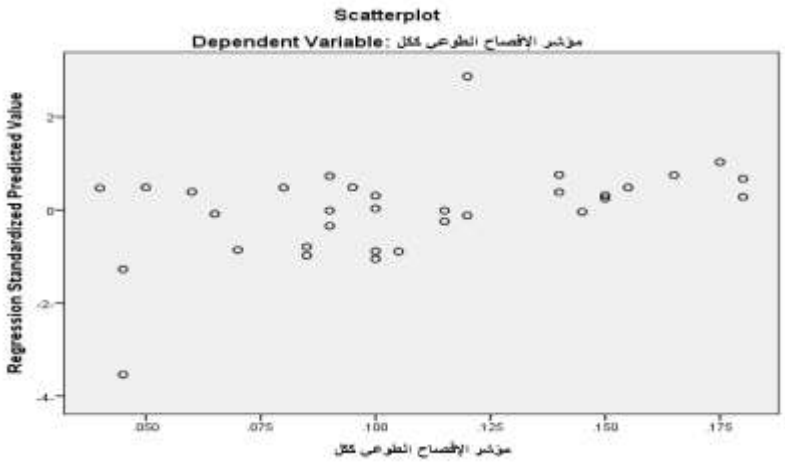

الشكل (1): مخطّط *ZRESIDمقابل *ZPRED

المصدر: من إعداد الباحثين

بعد التحقق من سلامة شروط تطبيق النموذج يتم تطبيقه وفق الآتي:

<u>تحليل الانحدار المتعدّد (على مستوى مؤشّر الإفصاح الاختياري ككل):</u>

وهنا تمّ اللجوء إلى أسلوب الانحدار على الشكل الآتي:

1- تمّ إدخال متغيّر واحد في النموذج وهو ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول)، لأن له أكبر معامل ارتباط جزئي مع المتغيّر التابع وبالتالي أكبر قيمة لإحصائية *t* وذلك كما هو ملاحظ عند مقارنة قيم *t* في جدولي المعاملات والمتغيرات المستبعدة.

2- يظهر الجدول (7)، أنّ النموذج المقترح، والذي يشمل متغيّر ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول)[1] كمؤشّر مستقلّ، ومتغيّر (مؤشّر الإفصاح الاختياري الكلّي) كمؤشّر تابع، قادر على تفسير 14.8%[2] من

1في أسلوب الـ Stepwise يتم إدخال المتغيّر ذو أكبر معامل ارتباط جزئي مع المتغيّر التابع ثم الأقل فالأقل علماً أنّ كل متغيّر يدخل في هذه الطريقة يكون عرضة للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبت عدم معنويّته بوجود المتغيّرات الأخرى.

2انظر قيمة R Square مربع معامل ارتباط بيرسون في الجدول Model Summary.

التغيّرات التي تحدث في مؤشّر الإفصاح الاختياري نتيجة التغيّر في ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول) لدى المصارف الخاصّة في سورية:

الجدول (7): ملخص النموذج – Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.385[a]	.148	.135	.03735	.148	11.139	1	64	.001	2.278

a. Predictors: (Constant), ربحية المصرف

b. Dependent Variable: مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ

المصدر: من إعداد الباحثين

3- يظهر الجدول (8) أنّ العلاقة بين ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول) والإفصاح الاختياري في المصارف، طردية [1]ذات دلالة إحصائية، وكذلك النموذج يعدّ دالاً إحصائيّاً؛ إذ إنّ قيمة احتمال مستوى الدلالة (0.001) أصغر من (0.05) مستوى الدلالة (العتبة الدنيا):

الجدول (8): تحليل التباين –ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.016	1	.016	11.139	.001[b]
	Residual	.089	64	.001		
	Total	.105	65			

a. Predictors: (Constant), ربحية المصرف

b. Dependent Variable: مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ

المصدر: من إعداد الباحثين

وبالتالي يؤثّر متغير ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول) في الإفصاح الاختياري إيجاباً وبقيمة ميل 0.01، كما نلحظ من الميل (انظر جدول المعاملات)، والمعادلة المعبّرة عن العلاقة من الشّكل:

$$y = 0.105 + 0.010{x_4}^2$$

إذ: x_4: ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول)، y: مؤشّر الإفصاح الاختياري

كما نلحظ من خلال الجدول (9): جدول المعاملات، الآتي أنّ قيمة (VIF) تساوي الواحد الصّحيح الأمر الذي يدلّ على عدم وجود مشكلة ارتباط خطّي:

يشير الرقم 14.8% إلى أنّ 14.8 % من التباينات (الانحرافات الكلية في قيم المتغيّر Y أي الإفصاح الاختياري) تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار الذي تمّ التوصل إليه، وأن 85.2% من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية أو أن تكون هناك متغيّرات مهمة لم تضمّن في النموذج، هذا يقودنا إلى أنّه كلما اقتربت قيمة R Square من الـ 100% دلّ ذلك على جودة توفيق (تمثيل) النموذج.

1انظر إشارة R معامل ارتباط بيرسون في جدولModel Summary، يلحظ أنها موجبة، بالتالي العلاقة طردية.

2تؤخذ أرقام المعادلة من جدول المعاملات، العمود المظلل B أي قيم Beta حيث يلحظ الرقم الثابت Constant وأمثال ربحية المصرف (الميل).

الجدول (9): جدول المعاملات – Coefficients

Collinearity Statistics		Correlations			Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
VIF	Tolerance	Part	Partial	Zero-order			Beta	Std. Error	B		
					.000	22.346		.005	.105	(Constant)	1
1.000	1.000	.385	.385	.385	.001	3.338	.385	.003	.010	ربحية المصرف	

المصدر: من إعداد الباحثين

كما قام الباحثون بعرض المتغيّرات المستبعدة من النّموذج من خلال الجدول (10): المتغيرات المستبعدة (Excluded Variables) الذي يوضّح أنّ قيمة (Sig) المقابلة للمتغيّرات المستقلّة كافّة أكبر من 0.05، الأمر الذي أدّى إلى استبعادها خارج نموذج الانحدار لعدم دلالتها الإحصائية، على الرّغم من إظهار ارتباط شبه جزئي(Partial Correlation) موجب ولكنّه غير دالّ إحصائيّاً، كما نلحظ من خلال الجدول:

الجدول (10): المتغيّرات المستبعدة – Excluded Variables

Collinearity Statistics			Partial Correlation	Sig.	t	Beta In	Model	
Minimum Tolerance	VIF	Tolerance						
.974	1.026	.974	.205	.261	1.146	.192[a]	لجنة إدارة المخاطر	1
.989	1.011	.989	.198	.276	1.109	.184[a]	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	

a. Predictors in the Model: (Constant), ربحية المصرف

b. Dependent Variable: مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ

المصدر: من إعداد الباحثين

النتائج و المناقشة:

بعد القيام بالتحليل التجريبي باستخدام أسلوب الانحدار، والاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليل الفروق بين المجموعات، تمّ التوصّل إلى النتائج الآتية:

الفرضيّات والنتائج على مستوى مؤشّر الإفصاح الاختياري ككلّ:

تبيّن أنّ متوسّط مستوى الإفصاح الاختياري على مستوى المؤشّر ككلّ *0.1074* أي بنسبة 21.25% (10÷32)، وقد قام الباحثون باختبار الفرضيّات باستخدام أسلوب الانحدار المتعدّد على الشّكل الآتي:

تحليل الانحدار:

لا يوجد نموذج انحدار يعبّر عن العلاقة بين كلّ من المتغيّرات المستقلّة (لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ربحية المصرف) والمتغيّر التابع (مؤشّر الإفصاح الاختياري الكلّي)

1.لا يؤثّر وجود لجنة المراجعة تأثيراً معنوياً في الإفصاح الاختياري للمصارف الخاصّة في سورية. وتم قبول الفرض العدم.

2.لا يؤثّر وجود لجنة لإدارة المخاطر تأثيراً معنوياً في الإفصاح الاختياري للمصارف الخاصّة في سورية. وتم قبول الفرض العدم.

3.لا تؤثّر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تأثيراً معنوياً في الإفصاح الاختياري للمصارف الخاصّة في سورية. وتم قبول الفرض العدم.

4.لا تؤثّر ربحية المصرف تأثيراً معنوياً في الإفصاح الاختياري للمصارف الخاصّة في سورية. وتم رفض الفرض العدم؛ إذ تبين ما يأتي:

تبيّن **وجود نموذج** يعبّر عن أثر الربحية في الإفصاح الاختياري، وهو من الشّكل:

$$\{y = 0.105 + 0.010x_4\}$$

إذ: x_4: ربحية المصرف (معدل العائد على الأصول)، y: مؤشّر الإفصاح الاختياري ككل.

بالتالي تؤثّر ربحية المصرف في الإفصاح الاختياري لدى المصارف الخاصّة تأثيراً معنوياً، وبصورة إيجابيّة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. لا يوجد أثر معنوي ودال إحصائياً للجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري، وهذه النتيجة تم التوصل إليها بسبب استبعاد المتغير من النموذج وذلك لعدم وجود تباين اتفيه،نتيجة لوجود لجنة للمراجعة في كافة مصارف العينة.

2. لا يوجد أثر معنوي ودال إحصائياً للجنة إدارة المخاطر على الإفصاح الاختياري، هذه النتيجة تم التوصل إليها بسبب دراسة اللجنة كوجود أو عدم وجود بغض النظر عن دراسة هذه اللجنة كنظام متكامل ضمن المصارف ودراسة مدى تفعيلها الحقيقي وقيامها بمهامها.

3. يؤثر متغيّر ربحية المصرف بمعامل 0.01 في المتغيّر التابع (الإفصاح الاختياري الكلي)، ولا تؤثر باقي المتغيّرات (لجنة المراجعة، لجنة إدارة المخاطر، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ربحية المصرف) بشكل معنوي في مستوى الإفصاح الاختياري ككل. أي أن مستوى الإفصاح الاختياري يزيد كلما زادت الأرباح التي يحققها المصرف، بينما لا تؤثر باقي المتغيّرات في مستوى الإفصاح الاختياري.

4. لا يوجد أثر معنوي ودال إحصائياً لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري، أي أن الاختلاف في نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين إلى إجمالي أعضاء المجلس لا يؤثر على قرار الإدارة بالإفصاح الاختياري سواء بالتطبيق أو الزيادة أو النقصان.

التوصيات:

1. إن عدم كفاية التطورات الحاصلة في التشريعات التي تعنى بالرقابة على هيكل إدارة المصارف ضمن البيئة السورية أدى إلى أن معظم نتائج الدراسة توصلت لعدم معنوية الأثر لخصائص هيكل مجلس الإدارة في مستوى الإفصاح الاختياري ولا بد من متابعة قيام الإدارة بتطبيق هذه التشريعات بحيث يتم تفعيلها على النحو الذي تصل فيه لأهداف إصدرها، ولذلك يوصي الباحثون بإنشاء مكتب ملحق بالدوائر المالية الرسمية يمارس دوراً رقابياً على هيكل مجلس إدارة كل مصرف ومتابعة ممارساته بآلية عمل متخصصة.

2. لا يكفي وجود لجنة للمراجعة منبثقة عن مجلس الإدارة ما لم يتم تفعيلها على النحو الذي يظهر دورها الحقيقي الذي من شأنه أن يؤثر في مستوى الإفصاح الاختياري زيادة حسب توقعات الباحثين، ولا بد من تسليط الضوء على دورها الرقابي على عملية الإفصاح الذي يقوم به مجلس الإدارة وبالتالي هذا سيزيد من الثقة لدى المستثمرين بشفافية التقارير، وبالتالي يوصي الباحثون بتفعيل دورها من خلال تفعيل واجباتها.

3. لم تسفر النتائج التي توصل لها الباحثون من خلال دراسة أثر وجود لجنة لإدارة المخاطر عن أثر معنوي لوجودها في مستوى الإفصاح الاختياري رغم تطبيق معظم مصارف العينة لها، وعليه يوصي الباحثون بإعداد دراسة تحيط بنظام إدارة المخاطر وآلية عمله ككل وليس الاقتصار على وجود لجنة تمثله فحسب.

4. الإفصاح عن المعلومات عبارة عن قرار كغيره من القرارات محكوم بقيد المنفعة والتكلفة ومن هذا المنطلق يجب إبراز المنفعة التي من الممكن اكتسابها فيما لو قامت إدارة الشركة باتخاذ قرار التوسع في الإفصاح وبالتالي توجيه قرارها وسلوكها نحو القيام بالإفصاح عما يزيد القوانين –الإفصاح الاختياري– ولتحقيق ذلك يوصي الباحثون بالقيام بورشات عمل توضيحية لأعضاء مجالس إدارات المصارف بحيث يتم تقديم نماذج عن شركات قامت بتجارب ناجحة للإفصاح الاختياري وأثره في زيادة ثقة المستثمرين بالتعامل معها.

المراجع:

أوّلاً: الرسائل العلمية:

1. أحمد، صبا حسن، " *الحوكمة وأثرها على تحسين مستوى الأداء لمنظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المصارف والبنوك التجارية العاملة في محافظتي اللاذقية وطرطوس* "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سورية، 2009.

2. ريحاوي، مي مجاهد، " *العوامل المفسرة للتباين في مستوى الإفصاح في المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية*"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، 2011.

3. آل غزوي، حسين عبد الجليل، " *حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية)*"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010.

4. غنام، ريم، *"دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيله* "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2005.

ثانياً: المجلات العلمية:

1. حسن، مصطفى محمد، *"القياس والإفصاح المحاسبي عن مخاطر المنظمات: دراسة تحليلية لتقييم بيئة الإفصاح المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد رقم 44، 2007، ص ص: 1- 41.

2. عبد الكريم،عارف عبد الله، " *الإفصاح المحاسبي الاختيار ي مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، 2003، ص ص: 248-316.

3. عقيلي، عمر وصفي، *"قياس مدركات العملاء لجودة الخدمات الصحية وأثرها على رضاهم وتطبيق ذلك على المشافي الجامعية السورية"، مجلة بحوث جامعة حلب*، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، العدد 47، 2007.

ثالثاً: الأدلة الصادرة والملتقيات العلمية والدراسات:

1. *دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، مجلس النقد والتسليف*، 2009. متوافر على: www.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/cmc/cmc-489-2ar.pdf

2. الشحادة، عبد الرزاق والبرغوثي، سمير ابراهيم، " *ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية* "، *الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، أيام 20- 21 أكتوبر، 2009.

3. الكاتب غير معروف، " *حوكمة الشركات في سورية: شركة النماء نموذجاً لغياب الحوكمة"* ، *المركز الاقتصادي السوري*، دمشق، سورية، نيسان، 2008. متوافر على www.syria-news.com.

المراجع الأجنبية:

1. ALJIFRI, KH., "*Annual Report Disclosure in a developing Country: The Case of the UAE", Advances in Accounting,* vol. 24, Issue. 1, 2008, PP. 93-10.

2. ALRAZEEN, A., *"An Empirical Investigation of The Quality of the Annual Corporate Disclosure of Saudi Arabian Corporations", The Arab Journal of Accounting,* Vol. 10, No. 1, 2007, PP. 71-110.

3. AL-SAMAWI, A., &MAJEED, A., &SHAREEF, F., "*Regression Analysis for the Organic Characteristics of Abu_ Ghraib Dairy Waste Water",* Conferences the First in Babylon University , Environmental search center locally, 2005.

4. BROBERG, P., et al., *"What Explain Variation in Voluntary Disclosure? A Study of the Annual Reports of Corporation Listed on the Stockholm Stock Exchange", Journal of Management and Governance*, Vol. 14, Issue. 4, 2009, PP. 351-377.

5. BIS. Enhancing Corporate Governance for Banking Organizations, Basel Committee for Banking Supervisor, February, 2006.

6. CHOW, W., & WONG-BOREN, A., *"Voluntary Financial Disclosure by Mexican Corporation", The Accounting Review,* 62, 3, July, 1987, PP. 533-541.

7. EFOBI, U.R., AND BWALA, A., "*Voluntary Information Disclosure Practice of Listed Companies in Nigeria, Institute of Chartered Accountants of Nigeria-ICAN", Journal of Accounting & Finance,* Vol. 2, No. 1, 2013, PP. 13-30.

8. FORKER. J., "Corporate Governance and Disclosure Quality". Accounting and ***Business Research***. 22 (86), 1992, PP. 111-124.

9. Foster, G., *Financial Statement Analysis. Prentic- Hall Inc*, Englewood Cliffs, 1986.

10.HOSSAIN, M., "*The Extent of Disclosure in Annual Reports of Banking Companies: The Case of India", European Journal of Scientific Research*,Vol. 23, No. 4, 2008, 659-680.

11.MALONE, D., Fries, C., and Jones, T., *"An Empirical Investigation of the Extent of Corporate Financial Disclosure in the Oil and Gas Industry", Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 1993, PP. 249-273.

12.MCMULLEN, A., &RAGHUNANDAN, K., & RAMA V., *"Internal control reports and financial, reporting problems". Accounting Horizons,* 10 Dec., 1996, PP. 67-75.

13.SOLIMAN, M., "*Firm Characteristics and the Extent of Voluntary Disclosure: The Case of Egypt", Research Journal of Finance and Accounting,* Vol. 4, No. 17, 2013, PP. 71-81.